" قياس أثر تحرير سعر الصرف في قطاع السياحة المصرى "

إيمان محمد مغاورى تامر حمدي عياد سعاد عمران منصور
كلية السياحة والفنادق – جامعة قناة السويس

الملخص

يعد سعر صرف العملة لأى دولة محور مبادلاتها الاقتصادية ومعيار المقارنة بين أسعار منتجاتها ومنتجات الدول الآخرى، ويؤدى تغييره إلى التأثير في مختلف قطاعات الدولة من بينها قطاع السياحة. وتهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على سعر الصرف وتناول التطوارات المختلفة له، وأثره في قطاع السياحة المصرى وعلى حجم التدفقات السياحية في الفترة من 2010 إلى 2018 وذلك من خلال رصد وتحليل اتجاهات الطلب السياحي بعد قرار تحرير العملة فى نوفمبر 2016 والتعرف على مدى تحقيق سعر الصرف للأهداف السياحية، مستخدماً المنهج التحليلى للدراسة. ويعتمد منهج البحث على الدراسة النظرية من خلال تقارير البنك المركزى و وزارة السياحة لقياس الحركة السياحية قبل وبعد تحرير سعر العملة المصرية.

وافترضت الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيير سعر صرف الجنية المصرى والطلب السياحى الدولى الوافد إلى مصر، تم تحليل البيانات الواردة بإستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية **SPSS**.

الكلمات الدالة: سعر الصرف، الطلب السياحى الدولى، تعويم العملة.

المقدمة

تعتبر السياحة نشاطاً متعدد الجوانب ومتنوع التأثيرات فى الدولة المستقبلة للسياح كالتأثيرات الاقتصادية، فهي مصدر مهم من مصادر الدخل القومى التى تعتمد عليها الدول فى حل مشكلاتها الاقتصادية.

ويعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبى بالنقد الوطنى أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطنى للحصول على عدد معين من وحدات النقد الأجنبي، لذا فإن سعر الصرف هو الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر في العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضى الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات(السيد على، 1999). ويرتبط تواجد السياح في أي دولة مضيفة بأسعار سعر الصرف فيها، وعندما يكون سعر الصرف في الدولة المضيفة مرتفعا يقل بذلك الدخل المتاح مع السياح بعد استبداله، لذا فإن سعر الصرف ذو علاقة عكسية بالنشاط السياحي وحركة السياحة الوافدة إلى مصر فكلما كان سعر الصرف منخفضاً في الدولة السياحية كلما زادت الإيرادات السياحية وزيادة الطلب السياحي، والعكس كلما ارتفع سعر الصرف أنخفض الطلب السياحي وبالتالي انخفضت الإيرادات السياحية وانخفضت حصيلة النقد الأجنبي(عبد السميع، 2008).

مشكلة البحث

عانت السياحة المصرية فى الفترة الاخيرة من مجموعة من الأزمات أثرت في حركة السياحة الوافدة إلى مصر. وكان لتحرير سعر الصرف تاثير في كلفة المنتج السياحي بما فيه من وسائل النقل والإقامة والمشتريات الأمر الذي أثر في سعر المنتج السياحي. وتتمثل مشكلة الدراسة فى قياس مدى تأثير سعر صرف العملة على التدفقات السياحية الوافدة إلى مصر بعد قرار تعويم العملة وتأثير ذلك على الإقتصاد القومى، ومع تغيير سعر الصرف هناك عدم وضوح للرؤية بالنسبة للتدفقات السياحية الوافدة إلى مصر ومدى تأثيرها في الدخل القومى. فبالرغم من تحرير سعر الصرف لم تحدث طفرة كبيرة متوقعة فى التدفقات السياحية الوافدة إلى مصر.

أهداف البحث

- تقييم الآثار الناجمة عن تغيير سعر صرف الجنية المصرى في الطلب السياحي الدولي الوافد إلى مصر خلال الفترة من 2010 إلى الوقت الحالى.
- التعرف على مدى تحقيق تحرير سعر الصرف للأهداف السياحية.
- رصد وتحليل اتجاهات تطور الطلب السياحي الدولي الوافد إلى مصر بمؤشراته الثلاث (أعداد السياح – والليالي السياحية – والإيرادات السياحية) وكذلك أسعار صرف الجنيه المصري خلال الأفق الزمني للبحث، تمهيداً لدراسة العلاقة بينهما خلال فترة الدراسة ووضع مجموعة من الاستنتاجات حول هذه العلاقة.

فرضا البحث

سوف يقوم البحث على اختبار صحة او عدم صحة الفروض التالية:

• هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيير سعر صرف الجنية المصرى والطلب السياحى الدولى الوافد إلى مصر.

• هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأسعار النسبية (أسعار المنتج السياحى المصرى بالنسبة لأسعار المنتج السياحي في الدول المرسلة للسياح) والطلب الدولي الوافد من تلك الدول.

منهج البحث

في الجانب النظري سيتم التطرق للتحليل النظرى المعتمد على الكتب والمراجع الاقتصادية الخاصة بسعر صرف العملات والمراجع السياحية الخاصة بالطلب السياحى على مصر، بالإضافة إلى التقارير السنوية للبنك المركزى المصرى والتقارير السنوية لوزارة السياحة والجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء والمعلومات المنشورة على شبكة الإنترنت.

الدراسات السابقة

دراسة (يمينة، 2017) التي إشكالية صحة فرض التعديل الزائد للاقتصاد، فى المدى الطويل من خلال عرض مختلف الدراسات والتطبيقات التى عالجت الموضوع ، توصلت الدراسة إلى أن الزيادة فى المعروض النقدى يؤدى إلى ارتفاع سعر الصرف فى المدى القصير بالنسبة لدولة الجزائر.

دراسة (عليوة، 2014) وقد هدفت إلى عرض وتحليل ثم تقييم لأثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في مصر في ظل الأهمية المتزايدة لإسهام ذلك القطاع فى الناتج المحلى الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادى. وقد غطت الدراسة الفترة الزمنية من 1983 إلى 2009 واستخدمت المنهج الوصفي والتحليلي المستند إلى القياس الكمي، لدراسة أثر النشاط السياحي في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: الناتج المحلى الإجمالي والميزان التجاري وحجم العمالة، لتقييم أثر النشاط السياحي من خلال الإيرادات السياحية في النمو الاقتصادي والذي يمثله الناتج المحلى الإجمالي، وذلك في وجود بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية السابقة، ليتم اختبار فرض الدراسة الذي يتمثل في وجود أثر ايجابي للنشاط السياحي في النمو الاقتصادي.

أما دراسة (خليل، 2008) فاهتمت بإبراز مدى تأثير قرار تحرير سعر صرف الجنية المصري في أسعار تذاكر شركات الطيران المصرية باعتبار أن صناعة النقل الجوى هي أحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها صناعة السياحة والتي تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لكلفة الرحلة السياحية، فقرار تحرير سعر صرف الجنية المصري والذي أصدر في 29 يناير 2003 كان له تأثيره في أسعار تذاكر الطيران وعلى العائد المالي لشركات الطيران المصرية.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تشابهت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة ولكن تختلف معها من جانب البيئة التى تم تطبيق الدراسة فيها، إذ تم تناول هذا الموضوع من قبل العديد من الباحثين فى العديد من الجامعات العربية والأجنبية ولم يلق بالاهتمام الأمثل في المؤسسات السياحية والفندقية. وتظهر هنا الحاجة الملحة إلى دراسة قياس أثر تحرير سعر الصرف في قطاع السياحة المصرى. وذلك من خلال دراسة آراء السياح القادمين إلى إقليم سيناء عينة البحث.

مفاهيم وأنواع سياسات سعر الصرف فى مصر

مفهوم الصرف

الصرف هو عبارة عن عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها، فكل دولة لها عملتها الخاصة التي تستعمل في عمليات الدفع الداخلية. وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه، وتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد السلع المستوردة، وتضطر بذلك إلى الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية. وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج هي فقط التي تحتاج العملات الدولية بل كل شخص يتنقل إلى خارج البلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملات الدول التي يود الذهاب إليها ويجد نفسه حينئذ مضطرا للقيام بعمليات الصرف(السيد على، 1999).

وتتم عمليات الصرف فيما يسمى بسوق الصرف وهو المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة، ولكن هذا المكان ليس محدود الحيز الجغرافي، وإنما يقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف في كل البنوك المنتشرة عبر مختلف أنحاء العالم، بالإضافة إلى اللقاءات الفعلية بين وكلاء الصرف في غرفة خاصة بالصرف موجودة على مستوى البورصة (لطرش، 2005).

مفهوم سوق الصرف

هناك تعريفات عديدة تناولت مفهوم سوق الصرف ومن أهمها ما يلى:

* هو مكان تلاقي عرض وطلب مختلف العملات ومن خلاله يتم تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى؛

* هو الوعاء الذي تتم فيه كل الصفقات العالمية سواء تعلقت بالتجارة الدولية أو بتدفق رؤوس الأموال، وما تجدر الإشارة إليه أن سوق الصرف غير محدد المكان فهو يتوزع على كل المراكز المالية، عبر الشبكات المعلوماتية والكوابل الهاتفية للبنوك والمؤسسات المالية (لطرش، 2005).

مفهوم سعر الصرف

يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني. ويرى محمد (2016) أن سعر الصرف هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التى يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية.

وفي الواقع هناك نوعان من سعر الصرف وهما أسعار الصرف الثابتة وأسعار الصرف الحرة.

1- أسعار الصرف الثابتة: تتحدد أسعار الصرف الثابتة فى ضوء بعض الأسس التي تحددها الإدارة الرسمية في الدولة لتحديد سعر الصرف الثابت ولا تتغير هذة العلاقة بين العملتين إلا في حدود ضعيفة جدا.

2- أسعار الصرف الحرة: تتغير أسعار العملة الوطنية تجاه العملة الاخرى بناء على العلاقة بين العرض والطلب على العملة فى سوق الصرف الأجنبي ويحدث هذا التغير بشكل حر فى أسعار الصرف الحرة (السيد على، 1999).

أسباب تحرير أسعار الصرف في مصر

تبنت الحكومة المصرية أول تحرير لسعر الصرف في عام 2003 حين أعلن رئيس مجلس الوزراء تحرير الجنيه المصري في يناير 2003 وذلك لعدة أسباب من أهمها أحداث جنوب شرق آسيا التي تسببت في انخفاض قيمة عملات عدد من تلك الدول الأمر الذي وقع المستوردين المصريين للتوسع في الاستيراد من تلك الدول، ومن ثم ازداد الطلب على الدولار محليا. ثم جاء حادث مقتل السياح الأجانب بمدينة الأقصر المصرية في نوفمبر 1997 كضربة قاصمة للموارد الدولارية من السياحة.

وواكب ذلك خروج جانب من الاستثمارات الأجنبية من البورصة المصرية بلغت قيمتها 248 مليون دولار في العام المالي 1998/97. وتسببت كل تلك العوامل في تزايد الطلب على الدولار؛ ما أدى إلى تحول سوق الصرف الأجنبي من تحقيق فائض منذ عام 1991 إلى عجز خلال عام 1998/97، واستمر هذا العجز حتى الآن.

وبدأ سعر الصرف يتحرك في شركات الصرافة، وبدأت البنوك في وضع قيود على تدبير احتياجات العملاء من الدولار لتمويل عمليات الاستيراد. ثم فاجأت الحكومة السوق بالإعلان عن ترك الحرية للبنوك لتحديد سعر الدولار في التاسع والعشرين من يناير 2003، وربطت أسعار التعامل في شركات الصرافة بأسعار البنوك(الوالي، 2003). ثم تبنت مصر التحرير الثاني لسعر الصرف لعام 2016 لعدة أهداف في السياسة الخارجية المصرية من أهمهاخفض عجز الموازنة والدين العام، حيث سجلت نسبة العجز في الحساب الختامي لموازنة 2015–2016 نحو 12.2%، مقابل 11.5% في السنة المالية السابقة، كما تستهدف أيضاً خفض الدين العام الذي ارتفع بنسب كبيرة خلال الفترات الماضية.

أما السبب الثاني من تحرير سعر الصرف فيتمثل في استكمال إصلاح منظومة الدعم وترشيد الإنفاق الحكومي، وتنفيذ أحد أهم اشتراطات صندوق النقد الدولي، حتى يتسنى للحكومة المصرية الحصول على ثقة الصندوق وموافقته على القرض الذي أعلن عنه أخيراً بقيمة 12 مليار دولار. ويتمثل السبب الثالث في خفض الواردات ووقف الاستيراد العشوائي، حيث تشير الأرقام والبيانات المتاحة إلى أن فاتورة الاستيراد بمصر تتراوح ما بين 70 و80 مليار دولار سنوياً، مسببة ضغطا على احتياطي البلاد من النقد الأجنبي. أما السبب الرابع لتعويم عملة الجنيه فيتمثل في زيادة الصادرات وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، خاصة أنه لا يمكن عودة الاستثمارات الأجنبية في ظل وجود سعرين للدولار في السوق، ووصول الفجوة بين السعر الرسمي للدولار وسعره في السوق السوداء إلى أكثر من 100% خلال الأيام الماضية.

كما تسعى الحكومة المصرية إلى تحقيق التوازن المطلوب بين الإجراءات الترشيدية والاحتواء الكامل لآثارها على محدودي الدخل، من خلال زيادة حصيلتها الدولارية، وتمكنها من توفير الدعم لمحدودي الدخل فقط، وربما يتبع إجراء تحرير سعر الصرف إجراء آخر يتمثل في التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي لمحدودي الدخل.

ويتمثل السبب الخامس لتحرير سعر الصرف في تمكين البنك المركزي المصري من الالتزام بتوفير الدولار لسد الفجوات الاستيرادية في السلع الأساسية والاستراتيجية، خاصة أنه مع قرار رفع الفائدة على السندات والشهادات الدولارية ارتفعت حصيلة البنوك المصرية في الساعات الأولى من صدور قرارات التعويم بنحو 8 ضعفا، وفقاً لما أعلنه رؤساء أكبر بنوك مصر.

أما السبب السادس لعملية التعويم فيتمثل في القضاء على ظاهرة الدولرة والمضاربة على الدولار في السوق السوداء، التي يوجد بها أكثر من 40 مليار دولار وفقاً لتقديرات غير رسمية، بينما لا تمتلك خزانة البنك المركزي المصري سوى 19.5 مليار دولار فقط. وربما كان القلق والحذر والتخبط الذي يسيطر على سوق الصرف بمصر هو السبب السابع لعملية تحرير العملة، حيث من المتوقع أن تسهم القرارات الجديدة في كشف حجم العرض والطلب الحقيقيين على الدولار، بعكس الصورة الوهمية التي يحاول تجار العملة والمضاربون على الدولار تصديرها للتمكن من رفع سعر صرف الدولار الذي لامس مستويات 18.5 جنيها خلال الأيام الماضية، بسبب المضاربات العنيفة، وليس بسبب الطلب الحقيقي على الدولار.ويتمثل السبب الثامن في استهداف معدلات التضخم التي لامست مستويات صعبة خلال الأيام الماضية، وكان من المتوقع ومع عدم تدخل البنك المركزي المصري، أن تسجل مستويات جديدة لتصبح حقيقة يصعب التعامل معها على المدى القصير، لكن من المتوقع وعقب استيعاب السوق لصدمة تحرير العملة أن تبدأ الأسعار في العودة إلى معدلاتها الطبيعية، بما ينعكس إيجاباً على معدلات التضخم التي سوف تهبط على المدى المتوسط والبعيد. ويتمثل السبب التاسع والأخير في تحريك المياه بالبورصة المصرية التي شهدت خروج جزء كبير من السيولة خلال الفترات الماضية للمضاربة على الدولار، ما انعكس بشكل سلبي على أحجام وقيم التداول وهروب المستثمرين العرب والأجانب من السوق المصرية، خاصة أنها شهدت حالة من عدم الاستقرار والخسائر الحادة طيلة الفترات الماضية (حسنى، 2016).

الإنجازات السياحية بعد قرار تحرير العملة

أهم الإنجازات التى تحققت في مجال السياحة بعد تحرير سعر العملة لعام 2017:

الحصاد السياحى لعام 2017 فى السياحة بعد تحرير الجنية هو ما نالته بعض العناصر السياحية من جوائز وشهادات الأمر الذي يعد مؤشرًا إيجابيًا على استعادة مصر لمكانتها المتميزة وعلى أن السياحة المصرية تسير بخطى ثابتة نحو استعادة معدلاتها الطبيعية بما يؤدى إلى عودة المقصد السياحى المصرى لمكانته كوجهة مفضلة لمختلف سياح العالم، **وفيما يلي أبرزها:**

1- حصل المقصد السياحي المصري بالسوق الصينية علي جائزة كواحد من افضل عشرة مقاصد سياحية بالسوق السياحية الصينية من ناحية الجودة العالية؛
2- منح مصر جائزة أفضل مقصد لسياحة الغوص فى المعرض الدولى لسياحة الغوص بمدينة برمنجهام الإنجليزية؛
3- منح مصر جائزة أفضل وجهة سياحية فاخرة للسفر فى العالم خلال بورصة برلين وتم تكريمها بجائزة "أفضل مقصد للسفر الفاخر لعام 2010؛
4- شهادة مصلحة الدولة الصينية للسياحة بأن مصر من أكثر الوجهات السياحية الرئيسية للصينيين؛
5- تصنيف مصر ضمن أفضل 20 دولة في تأمين المطارات وفقا للتدقيق الذي قامت به منظمة "الإيكاو" على سلطة الطيران المدني في مجال السلامة الجوية؛
6- حصول مطار القاهرة الدولي على جائزة السلامة الجوية لعام 2017 عن قارة إفريقيا لأفضل إجراءات لتحسين مستويات السلامة من المجلس الدولي للمطارات " ACI "؛
7- فوز مصر بعضوية المجلس التنفيذي لمنظمة السياحة العالمية لإقليم الشرق الأوسط لمدة ٤ سنوات بأغلبية الأصوات، و ذلك خلال الاجتماع الـ43 للجنة المنظمة فى سبتمبر2017، في مدينة تشنغدو بالصين ضمن فعاليات الدورة الـ22 للجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية تحت عنوان "السياحة وأهداف التنمية المستدامة، وخلال الاجتماع تم اختيار مصر، لعقد الاجتماع الـ44 للجنة بها خلال الربع الثاني من ٢٠١٨، كما تم الاتفاق على مشاركة كل من مصر والسعودية في اللجنة المخصصة لإعداد المشروع النهائي للاتفاقية الخاصة بآداب السياحة؛
8- فوز مصر بالجائزة الذهبية، عن أفضل فيلم دعائى ترويجى لحملة "هى دى مصر"، والذى أقيم على هامش بورصة السياحة الدولية في مارس 2017 فى برلين؛
9- تصدرت مصر قائمة أفضل الدول العربية على مستوى السمعة فى العالم، حسب دراسة معهد Gf K، متقدمة بذلك على الدول العربية الأربع التى شملها التقييم، وهى الإمارات وقطر والسعودية ومصر(الهيئة العامة للتعبئة والاحصاء، 2017).

البيانات الإحصائية للسياحة خلال الفترة ما بين (2010–2018)

تعد السياحة، أحد خمسة مصادر رئيسية لدعم الاحتياطى من النقد الأجنبى لدى البنك المركزى، إلى جانب الصادرات والإستثمارات، وتحويلات المصريين فى الخارج وعائدات قناة السويس.

ويشهد الاقتصاد المصري حالة من التعافي التدريجي لمؤشرات الأداء الرئيسية والقطاعات المدرة للعملة الصعبة بعد نوفمبر 2017، إذ تحسن قطاع السياحة متمثلا في أعداد الزوار لمصر وعدد الليالي السياحية والإيرادات السياحية، وفى الجدول التالي البيانات الثانوية وحساب مؤشرات الحركة السياحية الوافدة خلال الفترة من 2018/2010.

جدول (1) أعدد السياح الوافدين إلى مصر في الفترة (2010–2018)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	النصف الاول 2018
مليون سائح	14.7	9.8	11.5	9.5	9.9	9.3	5.4	8.3	5.1

عدد الليالي السياحية

يوضح جدول (2) تطور أعداد الليالي السياحية في الفترة من 2018/2010.

جدول (2) تطور أعدد الليالي السياحية التي قضاها السياح في مصر في الفترة(2010–2018)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	النصف الأول 2018
عدد الليالي السياحية بالمليون	147.3	114.2	137.8	94.4	97.3	84	33	4.850	50

الإيرادات السياحية

يوضح جدول (3) تطور الإيرادات من السياحة خلال 2018/2010

جدول (3) إيرادات مصر من قطاع السياحة فى الفترة (2010–2018)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	النصف الاول 2018
عدد الليالي السياحية بالمليون	12.5	8.9	10	5.9	7.5	6.1	3.4	3.5	12.5

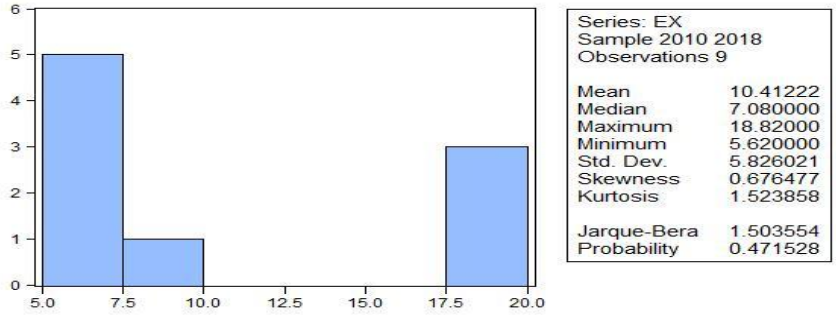

شكل (4) التوزيع الطبيعي لمتغير سعر الصرف

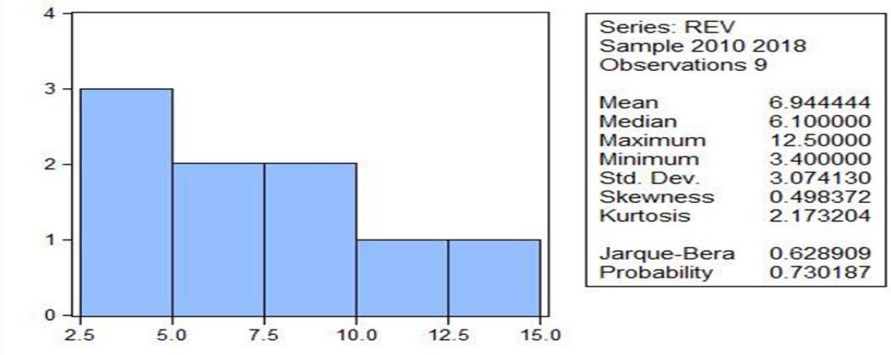

شكل (5) التوزيع الطبيعي لمتغير الإيرادات السياحية

يوضح جدول (4) نتائج قياس علاقة الانحدار بين سعر الصرف والإيرادات السياحية في الفترة من عام 2010 وإلى عام 2018 باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

جدول (4) نتائج قياس علاقة الانحدار بين سعر الصرف والايرادات السياحية

Method: Least Squares				
Date: 12/17/18 Time: 21:50				
Sample: 2010 2018				
Included observations: 9				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
0.0001	8.301983	1.373247	11.40067	C
0.0080	-3.668886	0.116651	-0.427980	EX
6.944444	Mean dependent var		0.657881	R-squared
3.074130	S.D. dependent var		0.609007	Adjusted R-squared
4.337986	Akaike info criterion		1.922236	S.E. of regression
4.381813	Schwarz criterion		25.86495	Sum squared reside
4.243406	Hannan-Quinn criter.		-17.52093	Log likelihood
1.442035	Durbin-Watson stat		13.46073	F-statistic
			0.007976	Prob(F-statistic)

المصدر: بالاعتماد على برنامج Spss

النتائج:

1. يبين الجدول السابق نتائج قياس العلاقة بين سعر الصرف والإيرادات السياحية في مصر خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2018.
2. تشير النتائج إلى وجود علاقة سالبة بين المتغيرين أقل من متوسطة بلغت 42 %، في حين بلغت القدرة التفسيرية لمتغير سعر الصرف ما نسبته 65 % من تطور الإيرادات في القطاع السياحى المصرى.
3. تشير نتائج مستوى المعنوية إلى أن متغير سعر الصرف له تأثير في الإيرادات السياحية إذ بلغت القيمة الاحتمالية نسبة أقل من مستوى المعنوية عند 5 %.
4. بلغ مستوى المعنوية للنموذج ككل قيمة أقل من 5% وهى إشارة إلى جودة النموذج المقدر ويمكن الإطمئنان إليه في القياس.
5. مما سبق يتبين وجود اثر لمتغير سعر الصرف في الإيرادات السياحية متوسط القوة، ويفسر 65 % من تحقيق الايرادات، اى ان نسبة 65 % من الايرادات السياحي يعتمد على سعر الصرف، بمعنى كلما زاد سعر الصرف كلما انخفضت الإيرادات السياحية الوافدة إلى مصر وهى علاقة منطقية.

التوصيات:

- يمكن استخدام سعر الصرف باعتباره أحد محددات الحركة السياحية لجمهورية مصر العربية ، حيث يمثل انخفاض العملة المحلية (ارتفاع سعر الصرف المباشر) أحدى دعائم المركز المالي التنافسي لجمهورية مصر العربية لكل مقاصد الساحية الدولية خاصة فى مجال السياحة الشاطئية؛
- على الجهات المختصة إصدار القرارات المالية أخذا في الاعتبار التأثيرات التي سوف تلحق بالنشاط السياحى عند إصدار مثل هذه القرارات؛
- أعلام السياح الوافدين بوجود طرق صرف عادلة داخل المقصد السياحى مما يحثهم على تحويل عملتهم الصعبة فى مصر وليس فى موطنهم؛
- على الدولة أن تقوم بتكثيف أنشطتها الاقتصادية الأخرى الجالبة للعملة الصعبة مثل زيادة التصدير لمعاونة النشاط السياحي في إحداث نوع من التوازن بين العملة الصعبة والعملات الأجنبية؛
- ضرورة قيام الجهات الرقابية والتنفيذية بتكثيف جهودها للحد من عمليات تغيير العملة فى المصارف غير القانونية مما يؤثر بالسلب في العملة المحلية؛
- ضرورة قيام الجهات المختصة بالرقابة على المنتجات السياحية بما لا يؤثر على إنفاق السياح.

المراجع :

- عبد السميع، أحمد (2008)، علم الاقتصاد السياحي، دار الوفاء، ص.269
- السيد على، عبد المنعم (1999)،اقتصاد النقود والمصارف، الإصدار الثاني، الأكاديمية للنشر، عمان.
- الوالي، ممدوح (2003)، الجنية المصري يغرق، دار التعليم الجامعي، القاهرة.
- الهيئة العامة للتعبئة والإحصاء (2017).
- حسنى، خالد (2016)، أهداف تسعى مصر لتحقيقها من تعويم العملة مقابل الدولار، القاهرة.
- خليل، رشا أحمد متولي(2008)، تحرير سعر الصرف الجنية المصري وأثره على أسعار تذاكر الطيران في شركات الطيران المصرية.
- عليوة، زينب توفيق السيد (2014)، تقييم أثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في مصر.
- لطرش، الطاهر(2005)، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، ص ص109 95، 96.
- محمد، محمد يونس (2016)، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، دار التعليم الجامعي، القاهرة.
- يمينة، درقال(2017)، دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف، جامعة تلمسان، الجزائر.

Measuring the impact of exchange rate liberalization on the Egyptian tourism sector

Eman Mohamed - Tamer Hamdy Ayad - Suad Omran Mansor
Faculty of Tourism and Hotel
Suez Canal University

Abstract

The aim of this study was to measure the effect of the exchange rate on tourists' incoming tourism to Egypt in the period 2010-2018. The study problem was able to measure the effect of the exchange rate on the inflows of tourists to Egypt after the decision of floating the currency and thereby on the national economy. The study is based on reports of the Central Bank and the Ministry of Tourism to measure the movement of tourists before and after the liberalization of the Egyptian currency exchange rate. The data were analyzed using the SPSS program appropriate recommendations based on the results are given

Keywords: Exchange rate, International tourist demand, Floating currency.